

## السياسي مسؤول عن فض رابعة، والفض يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية



أفردت منظمة هيومن رايتس ووتش المعنية بحقوق الإنسان عن تقريرها ”حسب الخطة“ والذي يوثق عمليات القتل الجماعي في مصر في فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة.

وقالت المنظمة، اليوم الثلاثاء، إن ”قوات الأمن المصرية نفذت واحدة من أكبر عمليات قتل المتظاهرين في العالم خلال يوم واحد في التاريخ الحديث“، وذلك في فضها اعتصام رابعة العدوية لأنصار الرئيس المعزول محمد مرسي في 14 أغسطس العام الماضي.

ويوثق التقرير الذي يحمل اسم ”حسب الخطة: مذبحة رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في مصر“ مذبحة رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في اعتصامي رابعة العدوية والنهضة، وكيف قامت قوات الشرطة والجيش على نحو ممنهج بإطلاق النار بالذخيرة الحية على حشود من المتظاهرين المعارضين لانقلاب 3 يوليو.

وأجرت هيومن رايتس ووتش تحقيقا على مدار عام في أعمال القتل، بما في ذلك مقابلات مع أكثر من 200 من الشهود، وزيارات لأماكن الاحتجاجات، ومراجعة لصور الفيديو، وأدلة مادية وبيانات من مسؤولين حكوميين.

وقدمت هيومن رايتس ووتش رسائل إلى وزارة الداخلية، ومكتب النائب العام، ووزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، في محاولة لمعرفة وجهات نظر الحكومة المصرية بشأن القضايا التي يغطيها التقرير حول فض الاعتصامين.

وتقول المنظمة الدولية إن التقرير الذي يتألف من 195 صفحة، ”يوثق كيف فتحت قوات الشرطة والجيش المصري النار بالذخيرة الحية بشكل ممنهج على حشود من المتظاهرين المعارضين لإطاحة

الجيش بالرئيس محمد مرسي في 3 يوليو عام 2013، خلال ست مظاهرات في شهري يوليو، وأغسطس عام 2013، ما أسفر عن قتل 1150 شخصا على الأقل، وكيف لم يخضع أحد للمساءلة القانونية بعد مرور عام.

ويتضمن التقرير "دراسة تفصيلية لتخطيط وتنفيذ فض اعتصام ميدان رابعة العدوية، حيث نظم عشرات الآلاف من أنصار مرسي بينهم النساء والأطفال اعتصاما مفتوحا سلميا إلى حد كبير، في الفترة من 3 يوليو إلى 14 أغسطس، للمطالبة بإعادة مرسي".

واستخدمت "رايتس ووتش" صور الأقمار الصناعية في ليلة واحدة من أيام الاعتصام، 2 أغسطس، لتقدير أن ما يقرب من 85 ألف متظاهر كانوا في الميدان في تلك الليلة.

وقالت إنه "في 14 أغسطس، هاجمت قوات الأمن مخيم احتجاج رابعة من كل مداخله الرئيسية، وذلك باستخدام ناقلات الجنود المدرعة والجرافات، والقوات البرية، والقناصة. وأصدرت قوات الأمن القليل من التحذير الفعال وفتحت النار على الحشود الكبيرة، ولم تترك مجالا للمتظاهرين للخروج الآمن لنحو 12 ساعة".

وتابعت المنظمة في التقرير "وأطلقت قوات الأمن النار على المرافق الطبية المؤقتة ووضعت القناصة لاستهداف كل من يسعون إلى دخول أو الخروج من مستشفى رابعة. في نهاية اليوم، أُضرمت النيران في المنصة المركزية، والمستشفى الميداني، والمسجد، والطابق الأول من مستشفى رابعة، على الأرجح من قبل قوات الأمن".

وأضافت: "زعم مسؤولون حكوميون أن استخدام القوة جاء ردا على العنف بما في ذلك إطلاق النار، من قبل المحتجين. اكتشفت هيومن رايتس ووتش أنه بالإضافة إلى مئات من المتظاهرين الذين ألقوا الحجارة وقنابل المولوتوف على الشرطة بمجرد بدء الهجوم، أطلق المتظاهرون النار على الشرطة في بضع حالات على الأقل".

واستطرد التقرير: "وفقا لمصلحة الطب الشرعي الرسمية، قتل 8 من عناصر الشرطة أثناء تفريق رابعة. وبعد تفريق الاعتصام بالكامل في 14 أغسطس، أعلن وزير الداخلية محمد إبراهيم أن قواته عثرت على 15 بندقية في الميدان، وهذا الرقم، إذا كان دقيقا، يشير إلى أن قلة من المتظاهرين كانوا مسلحين، ويعزز الأدلة التي جمعتها هيومن رايتس ووتش بأن الشرطة قتلت مئات المتظاهرين العزل".

كما قالت "هيومن رايتس ووتش" إنها وثقت "5 حوادث أخرى لعمليات قتل غير قانونية في شهري يوليو، وأغسطس عام 2013، كانت كالتالي بحسب نص التقرير:

- "في 5 يوليو 2013، قتل الجنود خمسة متظاهرين خارج مقر الحرس الجمهوري شرقي القاهرة، بينهم واحد كان فقط يحاول وضع ملصق مرسي على سياج خارج المقر. وسجلت عملية القتل في تسجيل مصور.

- في 8 يوليو 2013، فتحت قوات الجيش والشرطة النار على حشود من أنصار مرسي في اعتصام سلمى أمام مقر الحرس الجمهوري، ما أسفر عن مقتل 61 شخصا على الأقل، ومقتل اثنين من ضباط الشرطة.

- في 27 يوليو 2013، فتحت الشرطة النار على مسيرة لأنصار مرسي بالقرب من النصب التذكاري (المنصة) شرقي القاهرة، ما أسفر عن مقتل 95 متظاهرا على الأقل، ومقتل شرطي في الاشتباكات.

- في 14 أغسطس 2013، فرقت قوات الأمن اعتصاما في ميدان النهضة، ما أسفر عن مقتل 87 متظاهرا على الأقل، وأسفرت الاشتباكات التي وقعت عن مقتل اثنين من الشرطة.

- في 16 أغسطس 2013، فتحت الشرطة النار على مئات المتظاهرين في منطقة ميدان رمسيس وسط القاهرة، ما أسفر عن مقتل 120 متظاهرا على الأقل، ومقتل اثنين من ضباط الشرطة". وفي تقريرها، اعتبرت أن "القتل الممنهج وواسع النطاق لنحو 1150 على الأقل من المتظاهرين على أيدي قوات الأمن المصرية في شهري يوليو، وأغسطس عام 2013، ربما يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية".

وأضافت أنه "خلال فض اعتصام رابعة العدوية في 14 أغسطس، قتلت القوات الأمن ما لا يقل عن 817 شخصا، وربما من المرجح أكثر من 1000".

وتابعت: "في شهري يوليو وأغسطس عام 2013، كانت العديد من الساحات والشوارع العامة في مصر غارقة في الدماء. في 3 يوليو 2013، أطاح الجيش بالرئيس محمد مرسي، أول رئيس مدني منتخب في مصر في أعقاب احتجاجات شعبية تدعو لانتخابات رئاسية مبكرة".

وذكر التقرير أن "تحقيقات هيومن رايتس ووتش التي استمرت لمدة عام واحد في سلوك قوات الأمن في التصدي لهذه التظاهرات، تشير إلى أن قوات الشرطة والجيش استخدمت بشكل ممنهج ومتعمد القوة المميّنة المفرطة في عملياتها، مما أدى إلى قتل المحتجين على نطاق واسع وبشكل غير مسبوق في مصر".

ومضت المنظمة قائلة: "على هذا الأساس، تستنتج هيومن رايتس ووتش أن "القتل لا يشكل فقط انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولكنها ربما بلغت جرائم ضد الإنسانية، نظرا لطبيعتها واسعة النطاق والممنهجة والأدلة التي تشير إلى أن القتل كان جزءا من سياسة لمهاجمة الأشخاص العزل لأسباب سياسية".

وزادت بالقول: "في حين أن هناك أيضا أدلة على أن بعض المتظاهرين استخدموا الأسلحة النارية خلال العديد من هذه المظاهرات، كانت هيومن رايتس ووتش قادرة على تأكيد استخدامها فقط في حالات قليلة، التي لا تبرر الهجمات المميّنة المتعمدة، وغير المتناسبة بشكل فاضح على المتظاهرين السلميين غالبا".

وأفاد التقرير أن باحثي المنظمة، رصدوا أن "قوات الأمن أطلقت الذخيرة الحية على المتظاهرين، ما أسفر عن قتل المئات من جراء إصابتهم في رؤوسهم وأعناقهم وصدورهم.. واستخدمت القوة المميّنة دون تفرقة".

وخلال إفادتهم، قال بعض شهود العيان إنهم "شاهدوا مسلحين داخل الطائرات التي شاركت في فض الاعتصام"، وقالت إحدى الشاهدات إنها "بينما كانت تسير لاحظت مروحية تحلق على ارتفاع منخفض للغاية -حوالي ارتفاع بناية من 3 طوابق- توقفت بالقرب منها".

وأضافت أنها "بدأت تركض، وبينما كانت تدخل إلى إحدى الخيام، أطلق مسلح النار داخل الطائرة الخرطوش على ساقها، مما أدى إلى إصابتها".

فيما قال متظاهر آخر إنه "رأى طائرات هليكوبتر تطلق الغاز المسيل للدموع في وقت سابق من الصباح".

واعتبر التقرير أن تحذيرات الحكومة بشأن خطتها التي أعلنت عنها لفض الاعتصام بالقوة لم تكن كافية، كما أنها لم تمهل المتظاهرين فرصة للخروج من الميدان، حيث أصدرت تحذيراتها بإخلاء الميدان قبل دقائق من فتح النار على المتظاهرين الذين يحتاجون إلى عناية طبية ويحاولون الهروب، وذكر عدد من الشهود أن "قوات الأمن ظلت تهاجم الميدان من 5 منافذ، ولم تدع مجالا للخروج الآمن حتى نهاية

اليوم، حتى للمتظاهرين المصابين الذين أطلقت على بعض النار“.

ومضت بالقول إن ”البيانات والرويات الحكومية التي خرجت من اجتماعات الحكومة تشير إلى أن العديد من كبار المسؤولين يعرفون أن الهجمات ستؤدي إلى القتل على نطاق واسع للمتظاهرين. في الواقع، خلال أكبر واقعتين منفردتين لفض الاعتصام في رابعة والنهضة، توقعت الحكومة وخطت لمقتل عدة آلاف من المحتجين“.

وأردفت ”بعد مرور عام، لا تزال قوات الأمن تنكر ارتكاب أي مخالفات، وفشلت السلطات في محاسبة ضابط شرطة أو جيش واحد عن أي من عمليات القتل غير القانونية، ناهيك عن أي مسؤول عن إصدار الأوامر لهم، والاستمرار في قمع المعارضة بوحشية“.

وقالت هيومن رايتس ووتش إنه ”في ضوء استمرار الإفلات من العقاب، هناك حاجة إلى إجراء تحقيق دولي ومحكمة المتورطين. وينبغي للدول تعليق المساعدات العسكرية وتلك الخاصة بسلطات إنفاذ القانون إلى مصر لحين إقرارها تدابير لوضع حد لانتهاكاتها الخطيرة للحقوق“.

من جانبه، قال المدير التنفيذي لهيومن رايتس ووتش، كينيث روث، ”لم يكن هذا مجرد حالة القوة المفرطة أو ضعف التدريب. كانت حملة عنيفة مخططة على أعلى مستويات الحكومة المصرية“.

وأشار روث إلى أن ”العديد من هؤلاء المسؤولين ما زالوا في السلطة في مصر، ولديهم الكثير ليجيبوا عليه“.

واعتبر أن ”الأدلة التي تظهر كيف أطلقت قوات الأمن النار على حشود من المحتجين منذ الدقائق الأولى للفض تكذب أي مزاعم بأن الحكومة سعت إلى تقليل الخسائر. والطريقة الوحشية التي فرقت بها قوات الأمن هذه التظاهرة أسفرت عن هذا العدد الصادم للقتلى الذي يمكن لأي أحد أن يتوقعه، وتوقعته الحكومة بالفعل“.

ومضى قائلاً: ”ومن المفزع والمحزن أن آمال الكثير من المصريين بعد انتفاضات عام 2011، تلاشت في سفك الدماء والمذابح خلال القتل الجماعي العام الماضي“.

واختتم بالقول: ”إرث مجزرة رابعة لا يزال يلقي بظلاله القاتمة على مصر. مصر لن يمكنها أن تمضي قدما حتى تصل إلى تعامل مرض مع بقعة الدماء هذه التي تلطخ تاريخها .

وحدد التقرير مسؤولين أميين كبار، وقادة بارزين في تسلسل القيادة الذين ينبغي التحقيق معهم، حيث توجد أدلة على المسؤولية، واعتبارهم مسؤولين بشكل فردي لتخطيط وتنفيذ أو الفشل في منع عمليات القتل المنهجية واسعة النطاق للمتظاهرين خلال شهري يوليو، وأغسطس عام 2013، وذكرهم التقرير بالنص كالتالي:

• وزير الداخلية (الحالي) محمد إبراهيم، الذي وضعت خطة التفريق، وأشرف على تنفيذها، وأقر بأنه ”أمر القوات الخاصة بالتقدم وتطهير“ مباني رئيسية في قلب ميدان رابعة.

• وزير الدفاع آنذاك، عبد الفتاح السيسي، الذي كان يتولى قيادة القوات المسلحة، التي فتحت النار على المتظاهرين يوم 5 يوليو، و8 يوليو، والذي أشرف على الأمن في البلاد كنائب رئيس الوزراء للشؤون الأمنية، واعترف بقضاء ”عدد كبير جدا من الأيام الطويلة لمناقشة كل تفاصيل ”من تفريق رابعة“.

• رئيس القوات الخاصة وقائد عملية رابعة، مدحت المنشاوي، الذي تفاخر بأنه قال للوزير إبراهيم من ميدان رابعة صباح يوم 14 أغسطس ”سنهاجم مهما يكلفنا الأمر“.

كما حدد التقرير أيضا شخصيات أخرى، تشمل رئيس المخابرات العامة، محمد فريد التهامي، وثمانية نواب بارزين لوزير الداخلية وثلاثة من كبار قادة الجيش، وعدد من القادة المدنيين رفيعي المستوى، الذين

ينبغي التحقيق في أدوارهم في القتل الجماعي للمتظاهرين في يوليو، وأغسطس عام 2013. إذا اكتشف تواطؤهم في التخطيط أو تنفيذ عمليات القتل الجماعي للمتظاهرين أو الفشل في منع الجرائم التي ارتكبتها رؤوسهم التي عرفوا أو كان يجب أن يعرفوا بشأنها، ينبغي أيضا أن يحاسبوا".

وكانت هيومن رايتس ووتش قد أرسلت خطابات متابعة في 8 يوليو الماضي لطلب مقابلة مسؤولين أثناء الزيارة إلى مصر التي تم جدولتها في أغسطس الحالي وتم إرسال نسخ من التقرير إلى المسؤولين أنفسهم في 6 أغسطس مؤكدة أنها لم تتلق أي ردود جوهريّة على أي من استفساراتها. وبعد إرسالهم النسخ للمسؤولين، قررت السلطات المصرية عدم السماح للمدير التنفيذي للمنظمة، كينث روث والمديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش سارة ليا ويتسن، بدخول مصر أمس الإثنين.

وعلى الرغم من أن التقرير لن يؤثر غالبا في تبديل موقف المحكمة الجنائية الدولية، التي لم توقع مصر على ميثاقها الأساسي وليست عضوا فيها، والتي حاول فريق محامين أن يقيم فيها دعوى قضائية ضد قادة الانقلاب العسكري، إلا أنه قد يؤدي إلى تحفيز العديد من المحاكم المحلية في دول عدة لاستصدار قرارات اعتقال أو بدء محاكمة قادة أمنيين مصريين من بينهم الرئيس العسكري عبدالفتاح السيسي.

وهيومن رايتس ووتش منظمة دولية تأسست عام 1978، وتمتد أنشطتها وتنتشر فروعها في نحو 119 دولة حول العالم، وينضوي تحت عضويتها أكثر من 180 شخصاً من المهنيين الذين يكرسون جهودهم للعمل على مراقبة حقوق الإنسان في شتى بقاع العالم، وفيهم المحامون والصحفيون وأساتذة الجامعات والخبراء المختصون في شؤون بلدان العالم، وهم من مختلف الجنسيات وقيّمون علاقات مع جماعات حقوق الإنسان في العالم، وكان يرأسها منذ إنشائها وحتى سنة 1999، روبرت برنشتين، وهو الآن رئيسها الشرفي.

وأغلقت هيومن رايتس ووتش مكتبها في القاهرة في فبراير الماضي بسبب مخاوف بشأن الوضع الأمني والمناخ السياسي الذي تدهور في مصر مؤخراً.

وفيما يلي عدد من التغريدات التي تناولها التقرير:

هيومان رايتس ووتش: #رابعة\_العدوية كانت حالة من استخدام العنف المفرط من جانب قوات الشرطة ضد المتظاهرين

— اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014

#رايتس\_ووتش : في 8 يوليو 2013 فتحت قوات الجيش والشرطة النار على اعتصام سلمي أمام #الحرس\_الجمهوري قتل 61 شخصا على الأقل واثنين من #الشرطة

— اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014

#رايتس\_ووتش : في 5 يوليو 2013 قتل الجنود خمسة متظاهرين خارج مقر الحرس الجمهوري بينهم واحد كان فقط يحاول وضع ملصق #مرسي على سياج خارج المقر

— اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014

#عاجل #مصر | خلال إفادتهم ل "#رايتس\_ووتش قال بعض شهود العيان إنهم "شاهدوا مسلحين داخل الطائرات التي شاركت في فض الاعتصام"#رابعة

— ANADOLU AGENCY (AR) (@aa\_arabic) August 12, 2014

"#رايتس\_ووتش " عن فض "#رابعة": 870 شخصا قتلوا خلال 12 ساعة في رابعة على يد قوات الأمن

- اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014  
#رايتس\_ووتش : هذا الرقم إذا كان دقيقا يشير إلى أن قلة من المتظاهرين كانوا مسلحين ويعزز الأدلة بأن الشرطة قتلت مئات المتظاهرين العزل
- اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014  
#رايتس\_ووتش : بعد تفريق الاعتصام بالكامل في 14 أغسطس أعلن وزير الداخلية محمد إبراهيم أن قواته عثرت على 15 بندقية في الميدان
- اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014  
#رايتس\_ووتش : وفقا لمصلحة الطب الشرعي الرسمية قتل 8 من عناصر الشرطة أثناء تفريق رابعة
- اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014  
#رايتس\_ووتش :بالإضافة إلى مئات من متظاهرين #رابعة الذين ألقيوا بالحجارة والمولوتوف بمجرد بدء الهجوم أطلق المتظاهرون النار في بضع حالات على الأقل
- اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014  
#مصر مساعد وزير الداخلية المصري للأناضول: تقرير #رايتس\_ووتش صادر ضد الدولة المصرية بهدف إسقاطها، والتقرير ميسس ويفتقد للمهنية والموضوعية
- اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014  
#رابعة | #رايتس\_ووتش : زعم مسؤولون حكوميون أن استخدام القوة جاء ردا على العنف بما في ذلك إطلاق النار من قبل المحتجين
- اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014  
#رايتس\_ووتش :أضربت النيران في #المنصة المركزية والمستشفى الميداني والمسجد والطابق الأول من #مستشفى رابعة على الأرجح من قبل قوات الأمن
- اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014  
#مصر مساعد وزير الداخلية المصري للأناضول: فض الاعتصام كان سلمياً وقوات الجيش والشرطة تعاملت باحترافية شديدة جدا وضبطت نفس شديد
- اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014  
August 12, 2014
- #رايتس\_ووتش : في 8 يوليو 2013 فتحت قوات الجيش والشرطة النار على اعتصام سلمى أمام #الحرس\_الجمهوري قتل 61 شخصا على الأقل واثنين من #الشرطة
- اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014  
#رايتس\_ووتش : في 27 يوليو 2013 فتحت الشرطة النار على مسيرة لأنصار مرسي بالقرب من النصب التذكاري (#المنصة) قتل 95 متظاهرا على الأقل ومقتل شرطي
- اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014  
#رايتس\_ووتش : في 14 أغسطس 2013 فرقت قوات الأمن اعتصاما في ميدان النهضة قتل 87 متظاهرا على الأقل وأسفرت الاشتباكات عن مقتل اثنين من #الشرطة

- اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014  
#رايتس\_ووتش : في 16 أغسطس 2013 فتحت الشرطة النار على مئات المتظاهرين في منطقة ميدان  
#رمسيس قتل 120 متظاهرا على الأقل واثنين من ضباط الشرطة
- اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014  
#رايتس\_ووتش عن فض #رابعة: تقرير المجلس القومي لحقوق الانسان كان قاصرا على الرغم من  
إقراره بوجود مئات الضحايا
- اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014  
هيومن رايتس ووتش: كان هناك من الإفلات من العقاب منذ 2011 وهو ما وصل بنا إلى 14 أغسطس  
2013
- اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014  
#رايتس\_ووتش عن فض #رابعة: نطالب المجلس الدولي لحقوق الانسان والأمم المتحدة التحقيق  
فيما نشر ومن هو المسؤول
- اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014  
#رايتس\_ووتش :القتل الممنهج وواسع النطاق لنحو 1150 متظاهراً على أيدي قوات الأمن المصرية  
في شهري 7 و 8 - 2013 ربما يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية
- اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014  
هيومن رايتس ووتش:هناك مئات من جماعة الإخوان المسلمين محتجزين بلا تهمة في ظل قضاء غير  
عادل
- اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014  
#رايتس\_ووتش : خلال فض اعتصام #رابعة\_العدوية في 14 أغسطس قتلت قوات الأمن ما لا يقل عن  
817 شخصا وربما من المرجح أكثر من 1000
- اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014  
#رايتس\_ووتش : في 3 يوليو 2013 أطاح الجيش بالرئيس محمد #مرسي أول رئيس مدني منتخب  
في #مصر في أعقاب احتجاجات شعبية تدعو لانتخابات رئاسية مبكرة
- اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014  
معد تقرير #رايتس\_ووتش:ما حصل في #رابعة "جريمة ضد الإنسانية" مسؤول عنها وزير الدفاع وقتها  
وزير الداخلية وقائد عملية رابعة مدحت منشأوي
- اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014  
#رايتس\_ووتش عن فض #رابعة: الحكومة المصرية تذهب في الاتجاه المعاكس
- اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014  
#رايتس\_ووتش عن فض #رابعة:نطالب المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة بوقف الدعم لمصر  
في ظل القمع
- اخبار.كنت (@akhbarak) 12 August 2014



## المصادر: هيومن رايتس ووتش - الأناضول - ميدل إيست آي

رابط المقال: <https://www.noonpost.com/3411/>